الثانية

فلسطين قضية حق وعدالة

بقلم: جمال زقوت

اتّساع حركة التضامن الدولي مع فلسطين، وانتقالها خطوة ملموسة لربط السياسات الكولونيالية العنصرية للاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني بالمعركة التقدمية الكونية للشعوب المناهضة للعنصرية والكراهية ومن أجل الحرية والعدالة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، يُشكّل نقلة نوعية لصالح القضية الفلسطينية، ولكنه يستدعي جهدًا استثنائيًا وأدوات جديدة قادرة على تحويل مخزون وطاقة التضامن الهائلة للشعوب إلى سياسات رسمية لدولها في معركة مواجهة وتفكيك الطابع العنصري لدولة الاحتلال، تمهيدًا لتحرير العدالة في هذه البلاد وتمكين شعبنا الفلسطيني من تقرير مصيره، سواء في دولة واحدة دون تمييز من أي نوع بين جميع مواطنيها، أو من خلال تسوية تضمن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية التي أقرّتها الشرعية الدولية بالعودة والاستقلال الوطني في دولة مستقلة على كامل حدود عام ١٩٦٧، تُمهِّد الطريق نحو حل تاريخي ديموقراطي غير عنصري للصراع.

ورغم تصاعد الأزمة الاقتصادية الكونية، وتداعيات انتشار وباء كوفيد، بما في ذلك اتّساع نطاق ظاهرتي الفقر والغلاء التي تعاني منهما المجتمعات والشعوب الفقيرة والغنية، وإن بنسب متفاوتة، إلا أن مؤشر استمرار حالة التعاطف والتضامن الدولي بقي ثابتًا ويتقدم، بل ويصاحبه تنام ملموس في مناهضة سياسات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني لدى أوساط الرأي العام في دول صناعة القرار الدولي، سيّما في الولايات المتحدة وبريطانيا وباقي دول أوروبا الغربية، التي تعتبر أن اسرائيل تشكل عنصرًا أساسيًا لعدم الاستقرار الإقليمي والدولي، بل وتتنامى المطالبات بفرض عقوبات عليها.

هذه الظاهرة المتنامية، والتي بلغت ذروتها خلال الحرب الأخيرة ضد شعبنا في قطاع غزة، وما كرّسته من صورة القتل والتدمير الوحشي الذي ارتكبه جيش الاحتلال ضد المدنيين والمرافق المدنية والسكنية، وانكشاف الطبيعة العنصرية للاحتلال، سيما في مواجهات القدس ومحاولات التطهير العرقي في الشيخ جراح؛ هذه المتغيرات باتت تقلق حكومة الاحتلال، وتهدد استراتيجياتها التي تعمل بصورة مكثفة لتقويض الحقوق الوطنية الفلسطينية، وتهميش مكانة قضيتنا الوطنية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد استثمرت اسرائيل موازنات مليارية لمعالجة هذه التحولات، مستفيدة لأقصى حدٍ من تفكك الحالة العربية والانقسامات الفلسطينية.

المعضلة التي نعاني منها تتمثل في انشغال النظام السياسي الفلسطيني المنقسم على نفسه، في صراع محموم على التمثيل على حساب الحقوق الوطنية والجهد المطلوب لمحاصرة المخططات الاسرائيلية، التي تسعى لتدجين تلك القوى المهيمنة على الحالة الفلسطينية واحتوائها، ولتحقيق اختراقات استراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال تكريس الانقسام وتوسيع نطاق اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية، التي تجري على قدم وساق.

إن الصراع الدولي على إعادة رسم خريطة المنطقة، في ظل هذا الانشغال الخطير لمكونات النظام السياسي الفلسطيني، ستكون له آثار وخيمة على مستقبل القضية الفلسطينية، والتي يجري محاولة التخلص من أثقالها في ضمير الشعوب العربية، وقيم الحرية والعدالة لدى شعوب العالم قاطبة.

إن استمرار مناشدة القوى المهيمنة على المشهد العام في فلسطين، والتي لا تكترث إطلاقًا لوجع الناس وتطلعاتها الوطنية، والمخاطر التي تهدد مستقبل القضية، لم تعد تجدي نفعًا. ويبدو أنها ليست سوى مضيعة لمزيد من الجهد والوقت. لقد آن أوان نفض غبار ثقافة الهزيمة والفئوية الزبائنية الإقصائية التي تعشعش في أوساط تلك القوى على ضفتيّ الانقسام، والعودة لجذور القضية الوطنية وبوصلة الصراع، وللقوى الاجتماعية التي لها مصلحة حقيقية في تغيير الواقع الراهن والخلاص التام من الاحتلال، والانطلاق بها نحو إعادة تأسيس الوطنية الجامعة.

قد تبدو هذه المهمة وكأنها مستحيلة، سيما في ظل فشل المحاولات السابقة التي ظلّت تدور في دائرة النخبوية الانتقائية والفرز المصطنع، متجاهلةً مدى اتساع التيار الوطني الديمقراطي العريض ومصلحة الأغلبية الساحقة التي تحتاج للتغيير، ومستعدة للانخراط المنظم لتحقيقه. فالتحدي الحقيقي والتاريخي هو كيف يمكن بناء الأمل بالقدرة على إعادة بناء الحركة الوطنية كجبهة عريضة للإنقاذ الوطني القادرة على النهوض بالطاقات الشعبية ضد الاحتلال ومشاريعه التصفوية، واستثمار التحولات الجارية في الرأي العام الدولي لترسيخ فلسطين مجددًا في قلب الخارطة الجديدة التي يجري محاولة إعادة رسمها للمنطقة.

الرئيس:لن نقبل ببقاء الاحتلال لأرضنا وشعبنا الى الابد

المؤتمر الدولي العلمي "التحرر الذاتي للفلسطينيين... إنتاج المعرفة " يوصي بدعم القدس وتعزيز التعاون بين المقاومة الشعبية ولجان التضامن الدولية

رام الله-مراسل"القدس"الخاص-تحت رعاية الرئيس محمود عباس، عقدت جامعة القدس المفتوحة والحملة الأكاديمية الدولية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي والأبارتهايد، بالتعاون مع هيئة مقاومة الجدار والاستيطان،امس،أعمال المؤتمر الدولي العلمي المحكم الموسوم بـ "التحرر الذاتي للفلسطينيين... إنتاج المعرفة المقاومة" في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتزامن.

وتم في المؤتمر،تكريم الأكاديميين المناصرين للقضية الفلسطينية بمنحهم جائزة الرئيس عباس لدعم الدبلوماسية الأكاديمية المناصرة للحقوق الفلسطينية لـ(٣٣) أكاديمياً مناصراً فلسطينياً وعربياً وأجنبياً.

وقال عباس، في كلمة متلفزة في المؤتمر بثها تلفزيون فلسطين، إن "شعبنا الفلسطيني يمتلك من الإمكانات والمعرفة والعلم والثقافة والحضارة ما مكنه من الانتشار والنجاح في كل العالم".

وشدد الرئيس على دعم جميع مبادرات المقاومة الشعبية السلمية في القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية، التي تحقق نجاحات متواصلة على طريق التصدي لمشاريع الاستيطان والتهجير.

وجدد الرئيس رفضه المطلق لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، وللتمييز العنصري والتطهير العرقي ضد أبناء شعبنا، وتغيير الوضع التاريخي للمسجد الأقصى، ومنع المصلين من الوصول إلى كنيسة القيامة، وطرد الفلسطينيين من أحياء القدس، وتصنيف (٦) منظمات مدنية فلسطينية بـ"الإرهاب".

وأكد الرئيس أن "استمرار دولة الاحتلال بتقويض حل الدولتين وفرض واقع الأبارتهايد، سيجعلنا مضطرين للذهاب لخيارات أخرى إذا لم يتراجع الاحتلال عن ممارساته، واتخاذ قرارات حاسمة سنبحثها في المجلس المركزي القادم الذي سينعقد مطلع العام المقبل".

وعلى الصعيد الداخلي، شدد الرئيس، على الالتزام "بوحدة أرضنا وشعبنا وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تلتزم جميع القوى المشاركة فيها بالشرعية الدولية، والعمل على تكريس أسس الديمقراطية عبر إجراء الانتخابات العامة في الأراضي الفلسطينية كافة، بما فيها مدينة القدس".

وطالب الرئيس،المجتمع الدولي بالضغط على حكومة الاحتلال للالتزام بالاتفاقات الموقعة، والسماح بإجراء الانتخابات في القدس الشرقية كما جرت في الانتخابات السابقة.

إلى ذلك، اكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية د. علي أبو زهري، رئيس اللجنة الوطنية للثقافة والتربية والتعليم، على أهمية هذا المؤتمر، خاصة في هذا الوقت العصيب الذي يعاني فيه أبناء شعبنا من عدوان الاحتلال والانتهاكات المستمرة في المناطق كافة، خصوصاً القدس، مشددا على أن "إنتاج المعرفة المقاومة هي أبرز المعارك التي تخاض مع الاحتلال لصد روايته المبنية على أساطير ومزاعم متناقضة وباطلة".

بدوره، قال الوزير وليد عساف، رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، إن المؤتمر يؤكد أن التحرر ذاتي بالمقام الأول، "فشعبنا قرر الوصول إلى الحرية، ويعمل وفق ذلك. مشيراً إلى أهمية التعاون بين القطاعات الشعبية والأكاديمية لتعزيز الفكر المقاوم في مواجهة الاستيطان.

ولفت إلى أن "نماذج المقاومة الشعبية أثبتت جدواها مرات عدة في التصدي لسياسة التهويد الاحتلالية، وتجلى ذلك إبان محاولة الاحتلال فرض البوابات في القدس، ومخطط هدم الشيخ جراح، والمخططات الاستيطانية في جبل صبيح ببيتا، والخان الأحمر ومنطقة E1 ومسافر يطا." وتابع:"فالاحتلال منذ (٥٣) عاماً ورغم كل إجراءاته لم ينجح في السيطرة على أكثر من (١٥٠) عقاراً من أصل (٣٠٠٠) يملكها شعبنا في القدس الشريف، وكذلك الحال في شارع الشهداء بمدينة الخليل، فرغم إغلاق الاحتلال للشارع من عقدين وتضرر التجار هناك، غير أنهم ثبتوا ولم يبع أحد محله التجاري".

من جانبه، قال أ. د. يونس عمرو رئيس "القدس المفتوحة"، الأمين العام للمؤتمر: "نقف اليوم على ثغرة عمل وجهد دؤوب من قبل أناس حريصين على شعبنا وقضايانا، فكانت وحدة عمل بين شركاء لنصل لنتاج علمي يعرض اليوم، فهو مؤتمر علمي يساند التضامن الدولي الأكاديمي مع الشعب الفلسطيني، ويقدم بحوثاً علمية تقوم على فكر شعبنا ومفكرينا وباحثينا، بحوثاً تصب في مصب المعرفة المقاومة التي تفضي إلى التحرر الذاتي لشعبنا الفلسطيني".

وأضاف:"المؤتمر يهدف بأوراقه العلمية المحكمة إلى وضع اليد على المشاكل التي تواجه مواقف التحرر الذاتي وتفسيرها، ومقاربة فهمها ووضع الحلول لها، لنسهم بمؤازرة شعبنا ومساعدته في التغلب عليها، ونقود حملات المقاومة الشعبية السلمية وصولاً للتحرر الذاتي، طال الزمان أو قصر".

وشكر عمرو، الرئيس محمود عباس على دعمه لهذا المؤتمر ورعايته له وحديثه فيه، وعلى تقديم جائزة باسمه لدعم الدبلوماسية الأكاديمية المناصرة للحقوق الفلسطينية لـ (٣٣) أكاديمياً مناصراً فلسطينياً وعربياً وأجنبياً. وشكر الباحثين واللجنة التحضيرية والعلمية للمؤتمر.

وقال د. رمزي عودة رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر والأمين العام للحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال الإسرائيلي والأبارتهايد: "يسهم أكاديميو العالم ومفكروه في تنظيم هذا المؤتمر وإبراز دور المعرفة المقاومة، بالتركيز على تجارب المقاومة الشعبية في فلسطين والعالم أجمع من أجل دحر المشروع الاستيطاني".

كلمات لسفراء في دولة فلسطين

من جانبه، قال سفير دولة الصين لدى فلسطين قوه وي:"يسعدني أن أشارك في فعاليات المؤتمر بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لإبراز أن القضية الفلسطينية هي لب قضايا الشرق الأوسط". وتابع: "الصين تدعو لحل عادل للقضية الفلسطينية وتحقيق التعاون السلمي بما يتفق مع المصالح المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية، ويلتزم بالهدف الطويل المتمثل في الاستقرار الإقليمي، ويلبي التطلعات المشتركة للدول والشعوب المحبة للسلام والمدافعة عن العدالة".

من جهته، قال القائم بأعمال السفير لمثلية جنوب إفريقيا في فلسطين ليسيبا ماتشابا: "نحن سعيدون بالمشاركة بهذا المؤتمر، وندعم المقاومة الشعبية في فلسطين، ونرفض نظام الفصل العنصري الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي، وسيسقط كما سقط في بلدنا جنوب إفريقيا".

وقال السفير روبرتو مورالیس، سفير جمهورية نيكاراغوا لدى دولة فلسطين: "نؤيد حقوق الشعب الفلسطيني في المقاومة الشعبية السلمية للوصول إلى الحرية والاستقلال، ونرسل لكم تحيات شعبنا في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني".

وأضاف أن "احترام القانون الدولي والقرارات الدولية هو الأساس للسلام العالمي. ونيكاراكوا تدعو للالتزام بالقانون الدولي وتحقيق السلام، والقدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين".

جلسات المؤتمر

ويعقد المؤتمر على مدى يومين: الأول اختتم أعماله امس، أما الثاني فسيعقد في ١٥-٥-٢٠٢٢ تزامناً مع ذكرى النكبة الأليمة الرابعة والسبعين.

وكان تولى عرافة الاحتفال د. هشام دويكات وهبة بربار. وتخلل اليوم الأول عرض فيلم حول المقاومة الشعبية، من إنتاج فضائية القدس التعليمية، وعرض رسائل تضامن عالمية من عدد من الأكاديميين المناصرين للشعب الفلسطيني وقضيته. وفي ختام اليوم الأول، تم تكريم الباحثين واللجان التحضيرية والعلمية والفنية للمؤتمر.

توصيات المؤتمر

ودعا المشاركون في المؤتمر المؤسسات الشعبية والرسمية إلى المشاركة في المقاومة الشعبية في أماكن وجودها ليصبح واقعاً ونهجاً عاماً للشعب الفلسطيني، مما يسهم في صموده ليصبح واقعاً على الأرض.

كما دعا المشاركون المؤسسات الجامعية إلى دراسة نماذج المقاومة الشعبية اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً، وإبراز نقاط القوة والضعف فيها.

القضية الفلسطينية في خطر وتحتاج إلى من ينقذها

بقلم: هاني المصري

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها (٤٠/٣٢ب) الصادر في العام ١٩٧٧ إلى الاحتفال يوم ١١/٢٩ من كل عام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تذكيرًا بالمسؤولية القانونية والأخلاقية تجاه القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني، والحث على نصرته وفقًا لقرارات الشرعية الدولية. ويذكر أنه في نفس اليوم من العام ١٩٤٧ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم ١٨١.

في سياق إحياء هذه الذكرى، سأحاول عرض أين تقف القضية الفلسطينية وإلى أين تتجه؟

بادئ ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن القضية الفلسطينية لا تزال حية رغم مرور أكثر من مائة عام على نشوء ما بات يعرف بالقضية الفلسطينية، وما تعرضت له خلال تلك المدة من مؤامرات مستمرة شاركت فيها الحركة الصهيونية العالمية ودول استعمارية، أبرزها بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، والرجعية العربية.

وتعرض الشعب الفلسطيني خلالها إلى حروب إبادة وتشريد ومذابح مروعة وتطهير عرقي، وتدمير منهجي، وعمليات لاقتلاعه من جذوره، وهدم البيوت، وطمس حقوقه وهويته الوطنية، ما أدى إلى ارتقاء مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعاقين، وإلى اعتقال مليون مواطن، فضلًا عن الإعدامات تنفيذًا لأوامر المحاكم العسكرية، أو الإعدام بدم بارد، وفي أحيان كثيرة أمام الكاميرات.

هناك أسباب كثيرة لبقاء القضية حية رغم الأهوال التي تعرضت لها، ولكن السبب الأول والأهم أن الشعب الفلسطيني تمسك بقضيته وحقوقه وروايته التاريخية، وقاوم من أجلها، مفجرًا الثورة وراء الثورة، والانتفاضة وراء الانتفاضة، والهبات والموجات الانتفاضية المتلاحقة: مرة من أجل الدفاع عن الأرض، ومرة دفاعًا عن الأسرى وتضامنًا معهم، ومرات دفاعًا عن القدس والمقدسات، خصوصًا المسجد الأقصى، ومرات دفاعًا عن الحقوق والنفس في مواجهة العدوان العسكري أو لإسقاط المؤامرات التي لم تتوقف يومًا.

صحيح أن الشعب الفلسطيني لم ينتصر ولم يحرر بلاده المحتلة، وحتى لم ينجز استقلاله الوطني على جزء من وطنه، رغم تضحياته الجسيمة وبطولاته العظيمة، ولكن من دون مقاومته المستمرة، وما ألحقته من خسائر مادية ومعنوية بالحركة الصهيونية وأداة تجسيدها إسرائيل وجعلها بحاجة إلى الشرعية التي لن تتحقق من دون اعتراف الضحية بالجلاد والتوقف عن المقاومة، وما أثارته من تأييد ودعم وتضامن عربي وإسلامي وإنساني أممي، لاندثرت قضيته منذ زمن بعيد، واستكملت الحركة الصهيونية تحقيق أهدافها بتهجير من تبقى من الفلسطينيين في وطنهم، وبإقامة دولة يهودية نقية على "أرض الميعاد" بوجود أقل عدد من الفلسطينيين.

وكما نرى فإن عدد الفلسطينيين في فلسطين رغم مخططات التهجير والفصل العنصري التي لم تتوقف لا يزال مساويًا، إن لم يزد قليلًا عن عدد اليهود في أرض فلسطين .

ومن أجل التخلص من هذه القنبلة الديمغرافية، وإلى حين توفر فرصة للتهجير، قسم الاحتلال الأرض الفلسطينية إلى مناطق عدة:

· سميت المنطقة الأولى إسرائيل، وهي قامت على ٧٨٪ من مساحة فلسطين التي يحكمها نظام قانوني وسياسي منح الجنسية لأصحاب البلاد الأصليين، ولكنه تعامل معهم كمواطنين من درجة ثانية، كما ترسخ ذلك دستوريًا بإقرار قانون أساس يسمى "قانون القومية" العنصري في العام ٢٠١٨.

· فرض نظام خاص للقدس، إذ يحصل المقيمون فيها على إقامة دائمة معرضة للسحب في حالات عديدة، حتى بات المقدسي في وضع يجد نفسه لا حاصل فيه على الجنسية الإسرائيلية، ولا هو بنفس وضعية الأرض المحتلة العام ١٩٦٧.

· فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية تنفيذًا لخطة فك الارتباط في العام ٢٠٠٥، التي أصبح بعدها القطاع محتلًا بشكل غير مباشر عبر الحصار والعدوان.

· تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، حيث كلها خاضعة للسيادة الإسرائيلية ولكنها مصنفة إلى ثلاث مناطق: مناطق (أ) تخضع مدنيًا وأمنيًا للسلطة الفلسطينية مع حق قوات الاحتلال بدءًا من العام ٢٠٠٢ بدخولها في أي وقت لاغتيال أو اعتقال من تريد؛ ومناطق (ب) تخضع مدنيًا للسلطة وأمنيًا للاحتلال؛ ومناطق (ج) التي تشكل أكثر من ٦٠٪ من مساحة الضفة وتخضع للسيطرة الاحتلالية المدنية والأمنية.

وما جعل القضية الفلسطينية حية - إضافة إلى صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته واستعداده لاستمرار الدفاع عنها والمقاومة من أجلها - البعد العربي للقضية الفلسطينية المستمد من الروابط القومية على اختلافها، ومن أن المشروع الصهيوني امتداد لمشروع استعماري عالمي يستهدف المنطقة العربية برمتها، والبعدين الإسلامي والمسيحي والإنساني التحرري للقضية بوصفها قضية عادلة متفوقة أخلاقيًا، ما جعلها محل دعم وتأييد لا نظير له عبر التاريخ.

وكون القضية الفلسطينية لا تزال حية لم يعصم المدافعين عنها من الهزائم والأخطاء، بل لقد كان الشعب الفلسطيني بصورة دائمة أعظم من قيادته، ويستحق قيادة أفضل منها، وهذا ما حال دون تحقيق إنجازات وانتصارات بمستوى التضحيات والبطولات، وما ساهم في جعل حركة التحرر الوطني آخر وأطول حركة تحرر.

إن بقاء القضية حية يجب ألا يحجب أنها تمر الآن بمنعطف خطير جدًا يهددها بالتصفية لفترة قادمة تطول أو تقصر حسب المتغيرات التي يمكن أن تحدث، وأهمها الأداء الفلسطيني، وهل يتغير بمستوى التحديات والمخاطر أم لا، لأن المآل النهائي للقضية الفلسطينية معروف، وهو هزيمة المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري مهما طال الزمن، على غرار الاستعمار في العديد من مناطق العالم وفي المنطقة العربية، التي تعرضت للعديد من الغزوات وبقيت ورحل الاستعمار يجر أذيال الخيبة رغم مرور سنوات طويلة، الذي كان أطول من عمر الإسرائيلي.

ويمكن أن يُهزم الاستعمار الصهيوني الاستيطاني بعد عشر أو عشرين أو خمسين سنة، وهذا يتوقف على كيفية وعي وتصرف المتضررين منه من الفلسطينيين والعرب والمسلمين والأحرار وغيرهم في العالم كله، وليس في ضوء حسابات غيبية تؤدي غالبًا إلى التواكل، وبشكل أقل إلى التهور. فوعد الآخرة مذكور في القرآن، والمسلمون واثقون من حتمية حدوثه، ولكن موعده لا يعلمه إلا الله، ولا يجب لأحد أن يحدد موعدًا له مثل تحديد عام ٢٠٢٢ لتحققه نتيجة حسابات عددية منسوبة إلى القرآن الكريم، ما يؤد إذا لم تتحقق إلى خيبة أمل.

القضية في خطر شديد، فهناك صفقة عصر جديدة يجري تنفيذها بشكل أذكى من سابقتها، وجراء التدهور المستمر في الوضع العربي الحاضن الأكبر للقضية الفلسطينية، بدءًا من توقيع معاهدة السلام المنفردة على الجبهة المصرية، ومرورًا بمعاهدة وادي عربة، وانهيار التضامن العربي وضرب وتدمير عدد من أهم المراكز الحضرية العربية، وإدخال العرب في العديد من البلدان العربية وبينهم وبين آخرين في حروب داخلية وخارجية ما أن تنتهي واحدة فتبدأ الأخرى، وليس انتهاء بمعاهدات "أبراهام".

والقضية في خطر شديد، تحديدًا منذ تهميشها، أثر التخلي عن المشروع الوطني بتوقيع اتفاق أوسلو الذي يكفي أنه أعطت فيه الضحية للجلاد الشرعية من دون أن تحصل على الحد الأدنى من حقوقها، وتزايد الخطر بعد اتضاح أن ما تسمى "عملية السلام" عملية من دون سلام، التي أدت إلى التغطية على ما يقوم به الاحتلال من تغيير الحقائق على الأرض ليغدو الحل الإسرائيلي التوسعي هو الحل الوحيد المطروح والممكن عمليًا.

وتفاقم الوضع أكثر بعد وقوع الانقسام، الذي كسر ظهر القضية وأدى إلى طغيان الصراع بين السلطتين المتنازعتين والواقعتين تحت احتلالين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر على أي شيء آخر، حتى بتنا في وضع نرى فيه سلطة أصبحت تنسق أمنيًا مع الاحتلال من أجل بقائها وليس من أجل إنهاء الاحتلال والاستقلال بدولة فلسطين على حدود ٦٧، وسلطة أخرى تعطي الأولوية لبقائها على أي شيء آخر، وتزداد الخشية من انزلاقها رويدًا رويدًا نحو تطبيق معادلة اقتصاد مقابل أمن، وما سيؤدي إليه ذلك من تحييد قطاع غزة وفصله عن القضية، وتحديدًا عن الضفة المزقة إلى أشلاء ومعازل، التي بات يقيم فيها نحو ٩١٣ ألف مستعمر مستوطن، والحبل على الجرار وسط سعي حثيث ومكثف لاستكمال تهويد القدس وأسرلتها.

المخرج لا يكون بإطلاق الشعارات عن التمسك بالتحرير والمقاومة المفتوحة ولا برفض عمل العمال في إسرائيل، خصوصًا إذا لم يكن هناك بديل لتأمين لقمة عيشهم، ولا رفض إعمار غزة، ولا باتباع سياسة متخاذلة استسلامية تزين قبول أي شيء بحجة استحالة تحقيق الأهداف الوطنية أو مغامرة تقفز عن الواقع تحت شعار كل شيء أو لا شيء، فكلتاهما تؤديان إلى نفس النتيجة رغم اختلاف الظروف والنوايا.

ويكمن المخرج في الشروع في حوار وطني شامل يستهدف التوصل إلى رؤية شاملة متوازنة تبدأ بالاعتراف بالواقع كما هو بصعوباته والمخاطر المحدقة به والفرص المتاحة، وإعادة تعريف المشروع الوطني والتمسك به، وإعطاء الأولوية لاستعادة الوحدة والشراكة الكاملة والتعددية وتحديد الأهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة، ووضع الإستراتيجيات الكفيلة بتحقيقها على قاعدة تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه في كل مرحلة، من خلال رؤية الترابط ما بين القضايا الوطنية والديمقراطية والاجتماعية الاقتصادية وما يجري في فلسطين والإقليم والعالم كله، ومن خلال التعامل مع الواقع بهدف تغييره، وليس الخضوع له ولا إنكاره، وتخيل واقع يرى البعض فيه أن لا بديل عن إنقاذ ما يمكن إنقاذه والقبول بأي شيء لعدم وجود بديل، وهذا يعكس اليأس والشعور بالهزيمة وفقدان الثقة بالذات، بينما يرى البعض الآخر أن إسرائيل إلى زوال في العام القادم والأعوام القادمة ويصبح متواكلًا إلى أن ينهض المارد العربي أو الإسلامي أو الأممي أو متهورًا بحيث يلقي بنفسه إلى التهلكة.

النصر ممكن، وممكن جدًا، لأن نقاط الضعف لدى دولة الاحتلال كثيرة، خصوصًا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، فالعالم القديم أحادي القطبية ينهار وأخذ عالم جديد متعدد الأقطاب يطل برأسه، وممكن هزيمة دولة الاحتلال رغم عناصر قوتها وتفوقها، ولكن هذا يحتاج إلى توفر الطرف الفلسطيني القادر على الضغط على عناصر الضعف وتحييد عناصر القوة، ومن دون ذلك لا يمكن الانتصار عليه، وإلى حين حصول ذلك لا بد من اعتماد إستراتيجية تحافظ على القضية حية وجذوة المقاومة مشتعلة، والمحافظة على مقومات الصمود واستمرار التواجد البشري الفلسطيني، وتقليل الأضرار والخسائر.

مرور عام على رحيل المناضل الوطني حكم بلعاوي

رام الله-استذكرت اللجنة المركزية لحركة "فتح"، عضوها الاسبق المناضل الكبير حكم بلعاوي، لمناسبة مرور عام على رحيله.وقالت مركزية "فتح" في بيان لها،امس، "نستذكر واحدا من أبرز القيادات الوطنية الفذة، التي منحت قضية فلسطين وشعبها كل ما تملك من جهد وعطاء وتفانٍ في سبيل رفعة الوطن وأهله، إلا أن عزاءنا تلك السيرة العطرة والمسيرة المشرّفة التي تركها في عقولنا ووجداننا أهلا وأصدقاء ومحبين".وتوفي المناضل بلعاوي في ٢٨ تشرين الثاني من العام ٢٠٢٠ عن عمر ناهز ٨٢ عاما.وكان الراحل سكرتيرًا لمجلس الأمن القومي الفلسطيني بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦، وانتخب عضوا في المجلس التشريعي عن محافظة طولكرم عام ١٩٩٦، وشغل منصب الأمين العام لمجلس الوزراء برتبة وزير في الفترة ما بين ٤/٣٠-٢٠٠٣/١٠/٧، ووزيرا للداخلية في الفترة ما بين ٢٠٠٣/١١/١٢ وحتى ٢٠٠٥/٢/٢٤، ٢٠٠٣، وتقلد العديد من المناصب القيادية.

بلديات إيرلندية ترفع علم فلسطين

دبلن-وفا-رفعت عدد من البلديات الإيرلندية (فينغال، ودن ليري، وغالواي، ووتَرفورد)، امس، علم فلسطين، لمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع شعبنا، بحضور سفيرة دولة فلسطين لدى ايرلندا جيلان وهبة، ورؤساء البلديات.والتقت وهبه مع رؤساء بلديات العاصمة دبلن، وفينغال، ودن ليري، ورئيس التضامن، عضو المجلس البلدي في مدينة ووترفورد.وقالت: "أظهر الشعب الإيرلندي دعمه وتضامنه مع شعبنا من خلال فعاليات مختلفة، سواء برفع العلم أو استقبال أبناء الجالية أو من خلال الوقفات التضامنية".وأضافت أن الفعاليات التي تضمنت رفع علم فلسطين على مباني البلديات يعكس تضامن الشعب الإيرلندي القوي مع حقوق شعبنا.كما التقت السفيرة وهبة، مع أعضاء المجلس البلدي لمدينة دبلن من خلال الاتصال المرئي، معبرة عن شكرها للشعب الإيرلندي لتضامنه مع شعبنا وعدالة قضيته، وأكدت أن التضامن الدولي في هذا اليوم إنما يعبر عن رفض شعوب العالم لاضطهاد شعبنا، ودعمه حق تقرير المصير، فيما عبر ممثلو كافة الأحزاب الإيرلندية عن تضامنهم العميق مع شعبنا.وشاركت مدينة وتَرفورد، التي تنتظر المراحل الأخيرة من توقيع اتفاق التوأمة مع مدينة رام الله، في غرس شجرة زيتون تضامنا مع شعبنا، بحضور المجلس البلدي وأبناء جاليتنا في المدينة.بدوره، عبر رئيس الجالية الفلسطينية بسام نصر عن شكره وتقديره للشعب الإيرلندي، داعيا إياه والمجتمع الدولي إلى مواصلة الدعم والتضامن مع شعبنا ضد الظلم والاضطهاد، واتخاذ خطوات عملية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الجائم على أرضنا.

تفقد مدرسة اللبن الثانوية للبنات

اشتية يلتقي فعاليات نابلس ويطلعها على الوضعين السياسي والمالي

نابلس-الرواد للصحافة والاعلام-التقى رئيس الوزراء د. محمد اشتية، امس، فعاليات نابلس، بحضور المحافظ إبراهيم رمضان والوزراء، حيث اطلع على أهم احتياجات المحافظة، في حين تفقد مدرسة اللبن الثانوية للبنات التي تتعرض لاعتداءات جيش الاحتلال والمستوطنين.

جاء ذلك، على هامش انعقاد جلسة مجلس الوزراء في محافظة نابلس امس.

واطلع اشتية الفعاليات على صورة الوضع السياسي العام، والجهود المبذولة على الصعيد الدولي للخروج من حالة الجمود والفراغ السياسي، لا سيما في ظل النهج الإسرائيلي الرامي إلى تدمير إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، كما أطلعهم على الوضع المالي الصعب، خاصة في ظل انحسار الدعم الدولي واقتطاعات إسرائيل الجائرة.

واستعرض رئيس الوزراء حزمة المشاريع التي أقرتها الحكومة امس، لصالح محافظة نابلس، التي خصصتها لقطاعات الحكم المحلي، والسياحة، والتنمية الاجتماعية، والصحة، والاتصالات، والزراعة، والبنية التحتية، والقطاع الخاص، والمواصلات، وبناء المدارس، ودعم المخيمات والبلدة القديمة والجمعيات التعاونية، وبرامج لخلق فرص عمل، إضافة لمشاريع مياه وكهرباء وقضايا متعلقة بالأمن.

والتقى رئيس الوزراء، بحضور المحافظ، مع مدراء المؤسسة الأمنية، حيث اطلع على الوضع الأمني فيها، وجهود الاجهزة لحفظ الأمن والأمان، والحفاظ على السلم الأهلي.

كما التقى اشتية بفصائل العمل الوطني في نابلس، مؤكدا على ضرورة التكاتف والتعاون بين كافة مفاصل العمل الوطني في الحفاظ على استقرار الحالة الأمنية والسلم الأهلي.

من جهة اخرى، تفقد رئيس الوزراء امس، مدرسة اللبن الثانوية للبنات الواقعة على الطريق العام بين مدينتي رام الله ونابلس، رافقه وزير التربية والتعليم د.مروان عورتاني.

واستمع رئيس الوزراء، للطالبات والمعلمات حول المضايقات التي يتعرضن لها من قبل جيش الاحتلال والمستوطنين الذين ينتشرون في المنطقة بشكل دائم ويعتدون على طلبة المدرسة.

وأكد رئيس الوزراء تقديم الحكومة كل الدعم الممكن للمدرسة والقرى المحيطة لتعزيز صمود المواطنين بوجه الاستيطان.

صحة غزة تقرر تسيير وحدات متنقلة للتطعيم

٣ وفيات و٣٨٦ إصابة بكورونا في الاراضي الفلسطينية

محافظات-أعلنت وزيرة الصحة الدكتورة مي الكيلة، امس، تسجيل ٣ حالات وفاة، و٣٨٦ إصابة جديدة بـ"كورونا"، و٢١٩ حالة تعاف خلال الـ٢٤ ساعة الأخيرة.وأوضحت الكيلة في التقرير اليومي حول الحالة الوبائية في فلسطين، أنه تم تسجيل ٣ حالات وفاة في رام الله، والخليل، ونابلس.وأشارت إلى أن الإصابات الجديدة سجلت على النحو التالي: "طوباس ٩، الخليل ١٠٤، بيت لحم ٣٣، جنين ٢٨، رام الله والبيرة ٤٣، أريحا والأغوار ٨، نابلس ١٦، طولكرم ٤، ضواحي القدس ٢، قلقيلية ١، وقطاع غزة ١٣٨".

وأضافت الكيلة أن حالات التعافي الجديدة توزعت حسب التالي:"طوباس ٤، الخليل ٤، بيت لحم ١٤، جنين ٢، رام الله والبيرة ٢٧، أريحا والأغوار ٢، نابلس ١٤، طولكرم ٤، ضواحي القدس ٢، قلقيلية ٢، قطاع غزة ١٤٤".وقالت: إن نسبة التعافي من فيروس كورونا في فلسطين بلغت ٩٨,٤٪ فيما بلغت نسبة الإصابات النشطة ٠,٦٪ ونسبة الوفيات ١٪ من مجمل الإصابات.

ولفتت وزيرة الصحة إلى وجود ٤٢ مصابا في غرف العناية المكثفة، فيما يعالج في مراكز وأقسام كورونا في المستشفيات في الضفة ٧٩ مصابا، بينهم ٨ موصولون بأجهزة التنفس الاصطناعي.وفي غزة، قررت خلية الأزمة في وزارة الصحة، استنفار كافة الفرق الميدانية وتسيير وحدات متنقلة للتطعيم داخل كافة الأحياء السكنية في ظل المخاوف من انتشار المتحور الجديد "أوميكرون".وعقدت الخلية برئاسة وكيل الوزارة يوسف أبو الريش، اجتماعًا لها لبحث تطورات الحالة الوبائية في أعقاب الانتشار للمتحور الجديد.

توضيح بخصوص الدعاية الانتخابية للقوائم المرشحة

رام الله-مراسل"القدس"الخاص-رصدت لجنة الانتخابات المركزية، عددا من الشكاوى التي تتعلق بالمطبوعات الدعائية التي تظهر فيها صور مرشحين مع إخفاء صور، وأسماء المرشحات، أو استبدالها بأشكال رمزية.

وأوضحت اللجنة، في بيان صحفي،امس، أنها تتابع هذه المسألة ضمن الجهود التي ت